الإطار الفكر للمحاسبة المالية

أولا - المحاسبة كنظام معلومات :

تعرف المحاسبة كنظام معلومات يختص بقياس ومعالجة المعلومات المالية للشركات وإيصالها إلى مستعمليها داخل وخارج هذه الشركات ، فهي تختص بتجميع وتوصيل المعلومات الاقتصادية لغرض توفير تقارير مالية للأطراف الداخلية والخارجية تفيد في عملية اتخاذ القرارات في المجالات الاقتصادية المختلفة . وعرف المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين وظيفة المحاسبة بتقديم معلومات مالية وكمية عن الشركات لخدمة عملية اتخاذ القرارات لذا توجه الأنشطة المحاسبية لخدمة العديد من الأطراف التي تعتمد على المحاسبة كمصدر للمعلومات التي يحتاجونها في عملية اتخاذ القرارات ويصطلح على هذه الأطراف مستعملي المعلومات المحاسبية وقد حدد الإطار الفكري للمحاسبة المالية مستخدمي البيانات المالية بالمستثمرين الحاليين ولمتوقعين والعاملين والمقرضين والموردين وغيرهم من الدائنين التجاريين والعملاء والجهات الحكومية والجمهور فالمعلومات المحاسبية تستفيد منها جهات أربع رئيسة وهي :

١ – **أصحاب المصالح :** إذ يوفر النظام المحاسبي معلومات لخدمة جميع الأطراف التي تعتمد في قراراتها على تقييم المركز المالي للشركة وربحيتها والتوقعات المستقبلية لهيا عن طريق تقارير محاسبية يطلق عليها التقارير

ا – المستفيدون ذوو المباشرة : وهم الملاك الحاليين للشركة والمستثمرين الذين يرغبون في استثمار أموالهم في الشركة والمقرضين الذين استدانة الشركة أموالهم والدائنون الذين قدموا للشركة البضائع بالأجل والعاملين والزبائن الذين يهتمون باستمرارية الشركة .

ب – المستفيدون ذوو المصالح غير المباشرة : وتشمل المحللين الماليين وخبراء الاستثمار والجهات المنظمة لسوق الأوراق المالية .

٢ - **إدارة الشركة :** تمثل إدارة الشركة مجموعة الأفراد المسؤولة عن تحقيق أهداف الشركة الذين يديرون أنشطتها في المجالات الوظيفية المخلفة أبتداءٍ من تحديد الأهداف وحصر الإمكانيات المتاحة ووضع الخطط اللازمة والرقابة على تنفيذ هذه الخطط ويقوم النظام المحاسبي بإعداد وتوصيل المعلومات المختلفة لتسهيل أداء تلك الأنشطة عن طريق العديد من التقارير والبيانات سواء كانت بصفة دورية ام لأغراض إدارية خاصة .

٣ – **السلطات الضريبية :** تلزم الجهات الضريبية الشركات بتقديم التقارير الضريبية المعدة طبقا للقوانين والتشريعات المعمول بها ويقوم النظام المحاسبي بتوفير مثل هذه التقارير .

٤ – الجهات الحكومية : تخضع الشركات للعديد من القوانين والتشريعات المنظمة لشؤونها وتناط مسؤولية متابعة تنفيذ هذه القوانين والتشريعات بجهات حكومية معينة ، يوفر النظام المحاسبي تلك المعلومات بصورة تقارير خاصة لهذه الجهات ، وأمثلة هذه الجهات ديوان الرقابة المالية ، وزارة التخطيط التي تحتاج إلى معلومات عن الشركات لاستخدامها في توجيه وتنظيم الاقتصاد الوطني وكذلك كأساس للإحصاءات المتعلقة بالدخل القومي وغيرها ، سوق الأوراق المالية بالنسبة للشركات المدرجة في هذا السوق .

ثانيا : القوائم المالية ونظام المعلومات المحاسبية :

يعبر عن القوائم التي تحضر نهاية الفترة المالية للوصول إلى نتيجة نشاط الشركة خلال فترة مالية معينة بالقوائم المالية وهي من أكثر التقارير المالية أهمية التي ينتجها نظام المعلومات المحاسبية فهي المصدر الرئيسي للمعلومات المحاسبية التي تحتاجها الأطراف الخارجية والأطراف الداخلية جميعا والمتعلقة بنتيجة النشاط خلال فترة مالية معينة والمركز المالي للشركة في لحظة زمنية معينة غالبا ما تكون نهاية الفترة المالية والتدفقات ومصادر الأموال واستخداماتها وما تطرأ على حقوق الملكية من تغييرات وقد حدد معيار المحاسبة الدولية (١) عرض البيانات المالية وما ينبغي على الشركة إعداده من قوائم مالية نهاية كل فترة بالاتي :

١ – قائمة الدخل (كشف الدخل) .
٢ – قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية) .
٣ – قائمة التغير في حقوق الملكية .
٤ – قائمة التدفق النقدي .

ثالثا – أهداف القوائم المالية : أن أعداد القوائم المالية نهاية كل فترة مالية يحقق مجموعة من الأهداف وهي :

١ – مساعدة متخذي القرارات في التعرف على المركز المالي للشركة والأرباح المتحققة نتيجة مزاولة هذه الشركات نشاطاتها التشغيلية وغير التشغيلية والتوقعات المستقبلية لنتيجة هذه الأنشطة والمركز المالي وغيرها من المعلومات التنبؤية التي تخص مستقبلا الشركة أن القوائم المالية تقدم معلومات عن :

أ – نتائج الأعمال : تفيد المعلومات المتعلقة بأداء الشركة المالي وخاصة المعلومات المتعلقة بالربحية في تقييم التغيرات المحتملة في الموارد الاقتصادية التي يتوقع أن تسيطر عليها الشركة في المستقبل وتتوفر المعلومات المتعلقة بأداء الشركة بصفة عامة بقائمة الدخل .

ب – المركز المالي : يتأثر المركز المالي للشركة بمقدار الموارد الاقتصادية الخاضعة لسيطرتها وهيكلها التمويلي وما تتمتع به من سيولة ويسر مالي وبقدرتها على التكيف مع التغيرات في البيئة المحيطة بها وتتوافر المعلومات المتعلقة بالمركز المالي بصفة أساسية بقائمة المركز المالي (الميزانية العمومية)

ج - التغيرات في حقوق الملكية : عن طريق التقرير عن التغيرات الحاصلة في حقوق الملكية خلال فترة زمنية معينة هي الفترة الزمنية نفسها التي أعدت عنها قائمة الدخل .

د – التدفقات النقدية : إذ توفر قائمة التدفق النقدي معلومات عن مصادر الأموال واستعمالاتها عن طريق تحديد التدفقات النقدية خلال الفترة المالية والتي تكون على أنواع ثلاث هي التدفقات النقدية عن العمليات التشغيلية للشركة والتي تمثل النشاط الطبيعي لها ، والتدفقات النقدية عن العمليات الاستثمارية للشركة ، والتدفقات النقدية عن العمليات التمويلية .

٢ – تلبي القوائم المالية الاحتياجات المشتركة لمعظم المستعملين ، لكنها لا توفر كافة المعلومات التي قد يحتاجها هؤلاء المستعملين في اتخاذ القرارات الاقتصادية ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى أن القوائم المالية تعكس الآثار المالية للأحداث تاريخية فقط ولا توفر بالضرورة معلومات مالية مستقبلية أو معلومات غير مالية .

٣ – تظهر القوائم المالية أيضا نتائج تقييم كفاءة الإدارة في القيام بواجباتها وتساعد في محاسبتها عن الموارد المؤتمنة عليها ويهدف المستعملون الذين يرغبون في تقييم كفاءة الإدارة ومحاسبتها إلى اتخاذ قرارات اقتصادية ، كقرارات الاحتفاظ باستثماراتهم في الشركة أو بيعها أو قرارات تغير الإدارة أو بقائها .

وعلية فإن عملية أعداد القوائم المالية نهاية الفترة المالية تمكن الشركة من :

أ – تقديم معلومات عن نتيجة الأعمال والوضع المالي ومصادر أموالها واستخداماتها والتغيرات الحاصلة في حقوق الملكية للشركة تستعملها العديد من الفئات في اتخاذ القرارات الاقتصادية .

ب – تلبية الاحتياجات المشتركة لمعظم المستعملين في اتخاذ القرارات الاقتصادية .

ج – المساعدة في تقييم كفاءة الإدارة في القيام بواجباتها وتساعد في محاسبتها عن الموارد المؤتمنة عليها .

رابعا : استخدامات القوائم المالية :

إن التأكيد على توفير معلومات محاسبية عن نشاط الشركة ناتج عن أهمية مثل هذه المعلومات لجهات عديدة وتستعمل هذه الجهات القوائم المالية لأغراض اتخاذ قرارات اقتصادية كثيرة من أمثلتها :

١ – اتخاذ قرار يتعلق بتوقيت شراء أو الاحتفاظ باستثمارات في حقوق الملكية أو بيعها .

٢ – تحديد الأرباح القابلة للتوزيع على المساهمين أو الملاك ومقدار ربحية الأسهم .

٣ – تقييم درجة الأمان المتعلقة بالأموال التي تقترضها الشركة من البنوك والمؤسسات المالية .

وفي مجال خدمة المستفيدين تستعمل هذه البيانات في :

١ – تجسيد السياسات الضريبية التي تخضع لها الشركة .

٢ – إعداد واستعمال الإحصاءات المتعلقة بالدخل القومي .

٣ – اتخاذ الإجراءات المنظمة لأنشطة الشركة .

١ – تقييم أداء الإدارة ومدى وفائها بمسؤولياتها تجاه المساهمين وحسن استعمالها للموارد الاقتصادية للشركة .
٢ – تقيم مدى قدرة الشركة على سداد مستحقات العاملين وضمان مستقبلهم وتقديم مزايا أضافية لهم .

خامسا : الإطار الفكري للمحاسبة المالية :

وضع مجلس معايير المحاسبية الدولية International Accounting Standards Board (IASB) في عام ١٩٨٩ إطارا مفاهيمياً لإعداد وعرض القوائم المالية وتم تعديلة في عام ٢٠٠١ ، أما مجلس معايير المحاسبة المالية الأميركي Financial Accounting Standards Board (FASB) فقد اصدر في أيلول ٢٠١٠ البيان (٨) الذي بموجبة عدل الإطار الفكري الصادر عن مجلس المعايير المحاسبة الدولية (IASB) باعتبار أن الولايات المتحدة ستلتزم بالمعاير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي الدولي اعتبارا من عام ٢٠١٥ **ونعرض فيما يلي الإطار الفكري للمحاسبة المالية بموجب البيان (٨)** إذ يقسم هذا الإطار إلى مستويات رئيسية ثلاث ، إذ يختص المستوى الأول بتحديد أهداف المحاسبة والغرض منها فيما يختص المستوى الثاني بكل من عناصر القوائم المالية والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ويختص المستوى الثالث بمفاهيم الاعتراف والقياس التي يتبعها المحاسبون عند قيامهم بالممارسات المحاسبية .

المستوى الأول : أهداف المحاسبة :

تهدف المحاسبة بشكل عام إلى توفير معلومات مفيدة لاتخاذ القرارات ودور المحاسبة في عملية اتخاذ القرارات يأتي عن طريق صنع القرار الذي يقدم على شكل بديل أو معلومة لأصحاب المصالح ومن لهم علاقة بهذه المعلومات والذين بدورهم يقومون باتخاذ القرار ، أن المستفيدين من المعلومات التي تقدمها المحاسبية كنظام للمعلومات ذوي اتجاهات وتصنيفات مختلفة ومنهم :

١ – أطراف خارجية : وتشمل الأشخاص المعنيين أولا بالمعلومات المحاسبية ومن أجلهم بالدرجة الأساس تقوم المحاسبة المالية بوظيفتها كالمستثمرين والمقرضين والدائنين والجهات الحكومية وغيرها .

٢ – أطراف داخلية : وتشمل الإدارة وأقسام الإحصاء والبحث والتطوير والعاملين في الشركة .

أن الهدف العام للمحاسبة هو توفير معلومات مفيدة لأغراض اتخاذ القرارات ويمكن تشخيص ثلاث أهداف فرعية ضمن هذا الهدف وهي :

١ – توفير معلومات مفيدة للقرارات الاستثمارية والتمويلية .

٢ - توفير معلومات مفيدة عن التدفقات النقدية المستقبلية .

٣ – توفير معلومات مفيدة عن موارد الشركة والتزاماتها .

أن هذه المعلومات المفيدة التي تقدمها المحاسبة تجري عن طريق القوائم المالية الواجب على الشركة إعدادها وتقديمها نهاية كل فترة مالية .

المستوى الثاني : العناصر والخصائص النوعية :

١ – عناصر القوائم المالية :

تضم القوائم المالية مجموع من العناصر والمكونات الرئيسة إذ ينصب عمل المحاسب عليها عن طريق قيام المحاسب بتنفيذ وظيفتي المحاسبة (القياس والإفصاح) لهذه العناصر وقد حدد الإطار الفكري للمحاسبة المالية تعريفات دقيقة لكل عنصر من عناصر هذه العناصر وكالأتي :

أ – الأصول : هي موارد اقتصادية متوقع الحصول عليها بالمستقبل وأن الشركة قد اكتسبت حق الحصول عليها أو السيطرة عليها نتيجة أحداث ماضية . فكل مفردة ينطبق عليها هذا التعريف ينبغي للمحاسب تصنيفها ضمن الأصول ، ولو أخذنا هذا التعريف وحللناه نلاحظ أن الأصل هو :

١ – مورد : أن أي مفردة لكي يجري اعتبارها موردا يجب أن تضمن تحقيق شيئين :

أ – المنفعة : وتعني إشباع الحاجات الرغبات بالنسبة للشركة فأن المنفعة التي يقدمها الأصل هي تحقيق العوائد /الأرباح ، وكل أصل لا يحقق ذلك يعد غير نافع .

ب - الندرة : تعني الندرة مقدار المقابل الذي تدفعه الشركة للحصول على الأصل لذا ينبغي أن تتوفر الندرة في الأصل كي يعد نافعا (عدا الهواء).

٢ – اقتصادي : أي أن المنفعة التي يقدمها الأصل يجب أن تكون أكبر من الكلفة والأصل أن لم يكن اقتصاديا فهو لا يعد موردا للشركة وبالنتيجة لا يعد أصلا لآن المورد إذا لم يكن اقتصاديا يتسبب بخسائر للشركة والخسائر ليست من ضمن الأهداف التي أنشئت الشركة من أجلها .

٣ – متوقع الحصول عليها في المستقبل : إي أن الأصول التي تقتنيها الشركة يتوقع الحصول منها على منافع أي بعد الحصول على الأصل .

٤ – اكتساب حق الحصول عليها : تعني على المحاسب قبل أن يقوم بتسجيل الأصل في السجلات المحاسبية والاعتراف بها أن يتأكد من حق الشركة في الحصول على هذه الموارد واكتسابها عن طريق قوائم البيع والشراء وعقود نقل الملكية (استمارات تسجيل المباني والسيارات ف الدوائر الحكومية أو غير الحكومية ذات العلاقة) وإن كل مستند يجب أن يحمل اسم الشركة المالكة (التي يسجل في دفاترها) .

٥ - حق السيطرة عليها : دون حق التملك والاكتساب إي أن للشركة سيطرة على المنافع المشتقة من الأصل إذ سمحت المعايير المحاسبية الدولية في الإيجارات طويلة الأجل للأصول غير المتداولة بتسجيلها أصولا في سجلات الشركة إذا لبت عملية السيطرة ثلاثة اعتبارات رئيسية هي :

أ – حق الشراء التفاوضي .

ب – مدة التاجير تعادل ٧٥% من عمر الأصل .

ج – أقساط الإيجار تعادل ٩٠ % من قيمة الأصل .

٦ – نتيجة أحداث ماضية : تعني هذه العبارة أن على المحاسب لا يسجل إي أصل بالسجلات إلا بعد حدث سابق قبل التسجيل ولا يعتد بالأحداث المستقبلية (أي وعد بتحويل أصل إلى الشركة أو ما شابه) .

ب – الخصوم : هي موارد اقتصادية متوقع التضحية بها مستقبلا نتيجة التزام قائم على الشركة في الوقت الحاضر بتحويل أصولا وتقديم خدمات لشركة أخرى نتيجة أحداث ماضية ولا يختلف مفهوم الموارد الاقتصادية عما ورد ذكره في تعريف الأصول وتعني عبارة متوقع التضحية بها أن الشركة ستتخلى عن هذه الموارد بالمستقبل والتضحية بها مقابل منفعة قد تحققت لها .
المدفوع ، وعلاوات الإصدار ، والأرباح المحتجزة) .

د – الإيرادات : هي تدفقات داخلة للشركة أو زيادة في أصولها أو نقص في خصومها أو كليهما تنشا خلال فترة أنشاء السلع أو بيعها أو تقديم الخدمات أو أي أنشطة أخرى ناتجة من الأعمال الرئيسة والمعتادة والمستمرة و كل ما ينطبق علية التعريف يعتبر أيراد .

ه – المصروفات : هي تدفقات خارجة من الشركة أو نقص أصولها أو زيادة في خصومها أو كليهما تنشا خلال ويلاحظ انه لا فرق تقريبا بين تعريف الإيرادات وتعريف المصاريف سوى أن الأولى تدفقات داخلة والثانية تدفقات خارجة والزيادة أو النقص بالأصول و بالخصوم متعاكسة .

و – المكاسب : هي الزيادة في حقوق الملكية (صافي الأصول) الناتجة عن عمليات عرضية أو ثانوية أو أي عمليات أو أحداث أو ظروف أخرى توثر بالشركة ما عدا تلك الزيادة الناتجة عن إيرادات أو استثمارات الملاك